

قراءة اقتصادية

كتب العديد من المحللين الاقتصاديين السوريين والأجانب حول الواقع الاقتصادي السوري المذري وأسبابه البعيدة والقريبة.

إن الحديث عن هذا الواقع الاقتصادي ومراحله وأسبابه أمر يطول شرحه، لكن لابد من الإشارة بشيء من التفصيل إلى التحول الذي حصل في حزيران عام ٢٠٠٥ الذي انعقد فيه المؤتمر القطري لحزب البعث وتم خلاله إقرار التحول إلى ما أسماه "اقتصاد السوق الاجتماعي". كان له أثر سلبي كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات منها دراسة السيد نشوان أتاسي - التي اقتبسنا منها معظم هذه الدراسة - فقد أشار إلى القفزة من الليبرالية إلى الهاوية نتيجة توجه الدولة إلى "اقتصاد السوق الاجتماعي" الذي كان بضغط من طبقة رجال الأعمال الجدد بحيث فتح الباب عريضاً أمام التصفية النهائية للطبقة الوسطى السورية، وهبوط أعداد أكبر من السوريين تحت خط الفقر، وجعل من سورية مجتمعاً ذا طبقتين طبقة فاحشة الثراء والغنى، وطبقة فقيرة معدمة. أولاً - الخطة الاقتصادية التاسعة:

اعتمد الاقتصاد السوري في عهد حافظ الأسد على المساعدات الخارجية، وهذه نقطة ضعف رئيسية، إذ أن عملية جذب المساعدات والحفاظ عليها تحوّلت إلى ميدان للاستثمار والتوظيف في الدور السياسي الإقليمي، لكن هذه المساعدات سجّلت تراجعاً حاداً في السنوات الأخيرة من حكم الأسد الأب نتيجة متغيرات سياسية عديدة بدأت مع نهاية الحرب الباردة التي مكنت النظام السوري قبلاً من لعب دور إقليمي واسع، تمثل بالرضى بوظيفته العسكرية في لبنان ومشاركته الرسمية في الحرب على العراق العام ١٩٩١، وهذا تسبب في تراجع وانخفاض معدل النمو الاقتصادي بشكل حاد، وصل إلى السالب في العام ٢٠٠٠، مترافقاً مع ازدياد معدل النمو السكاني إلى حدود ٢,٥٪، وارتفاع نسبة البطالة والتضخم المالي، فوجدت حالة ركود اقتصادي خانق.

في هذا المناخ وُلدت الخطة الخمسية التاسعة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥، ومهندسها هو عصام الزعيم، وكانت مهامها تتركز على رفع حجم القطاع العام ومكافحة البطالة من خلال زيادة حجم الإنفاق الجاري الحكومي، وهذه افتتح بها بشار الأسد عهده، إلا أن حجم الفساد وشبكاته، والمصالح المتداخلة بين البيروقراطية وشرائح رجال الأعمال حديثة التشكل، وخصائص التسلطية الأمنية السورية، تسببت في إجهاد نتائج الخطة التاسعة، وتسريع البحث عن مصادر تمويل خارجية لتجنب الخوض في متاهات عملية تنموية مستدامة يكون عمادها الداخل الفقير والمهمش.

لقد فُتِحَ باب الاستثمار المباشر لرأس المال الخارجي والداخلي وأطلق أكبر عملية تحرير اقتصادي في تاريخ سورية المعاصرة، وقد جرى التمهيد لها بتطوير البيئة الاستثمارية القانونية، وإصدار أكثر من ١٢٠٠ قانون ومرسوم بين عامي ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥، في الوقت الذي كانت الخطة التاسعة تحاول إثبات نفسها في التطبيق ضمن بيئة من المتناقضات التي رسمتها تلك الأنظمة والقوانين والمراسيم بصياغة إطار تشريعي لبيئة الأعمال، وتحسين مناخ الاستثمار، ووضع مشروعات قوانين بشأن التجارة والشركات والمنافسة، ما اعتبر استجابة "طوعية" (من دون توقيع أي اتفاقيات) مع معايير منظمة التجارة العالمية، من منطلق شعار "التجارة قاطرة النمو". ولم تنل هذه التشريعات وقتها من قوانين القطاع العام، بل كيّفت القوانين السورية معها. وهكذا ازداد نمواً الكائن الاقتصادي الهجين والذي تحول الى وحش يزيد من إفقار الناس.

ثانياً - الخطة الخمسية العاشرة:

وضعت الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ من قبل الطاقم الاقتصادي والاستشاري الذي شكلته حكومة "محمد ناجي عطري" (٢٠٠٣-٢٠١١)، معلنة الهدف نقل سورية من "الاقتصاد المركزي" إلى "اقتصاد السوق الاجتماعي"، وزُيّنت تلك الخطة بإعلانات سياسية محابية للفقراء، نعد بتطوير المناطق الفقيرة والمهمشة وإدماجها في عملية التنمية، وهي بقيت كلاماً، ورغم أنها صيغت كنموذج ليبرالي، لكنها حددت ضوابط تنموية ومقاربات لإصلاح مؤسسي شامل.

لم تطبق الخطة الخمسية العاشرة، إذ تلقت صفة من قبل الحكومة السورية التي رفضتها بسبب ما تعلق فيها بالإصلاح المؤسسي، وبهذا أجهضت الخطة التاسعة التنموية على أرض الواقع، ثم تم خنق الخطة العاشرة الليبرالية، وجرى اختزالها حكومياً إلى مقاربة ليبرالية مجتزأة وانتقائية، وأصر المسؤولون الاقتصاديون في حكومة "العطري"، وعلى رأسهم نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية حينها "عبد الله الدردري"، والذي كان قبل توريه ليشغل موقع رئاسة هيئة تخطيط الدولة، على فرضية تحرير "التجارة الخارجية كقاطرة للنمو الاقتصادي"، دون التفات إلى الشرائح الأكثر فقراً، أو تقديم حلول حمائية للصناعة المحلية، أو التركيز على القطاعات الإنتاجية، أو حتى العناية بإصلاح مؤسسي قد يستغرق أكثر من عشر سنوات، فقد كان هناك استعجال لقطع نتائج العوائد المالية الخليجية مباشرة، إثر ارتفاع أسعار النفط العالمية، عبر ما عرف لاحقاً بـ "برنامج الإصلاح الاقتصادي"، وهو برنامج لم يعلن رسمياً عنه، لكنه اعتمد كخطة عمل، وتماشى ذلك مع تجميد كامل مقترحات "إصلاح ودعم القطاع العام" التي تبنتها الخطة التاسعة، التي كانت خصصت ٦٩% من استثماراتها لهذا القطاع، ورفعت حجم الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري الفعلي من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٣,٧% بحلول العام ٢٠٠٤، بعد أن كان ٢٤,٦% العام ١٩٩٧.

كل ذلك دفع إلى التسريع في انهيار القطاع العام المريض أصلاً - قطاعات واسعة منه كانت خاسرة - إذ تُرك من دون أي معالجة فلا تطوير خطوط الإنتاج ولا معالجة البطالة المقنعة الذي أفقدها القدرة على المنافسة. نعم انعدمت الإرادة التنموية في إعادة هيكلته، فلا هو يُصْلح ولا هو يُصْفَى بطريقة منهجية، وإبقاؤه يتم لأنه يمثل نقطة تقاطع لمصالح البورجوازية البيروقراطية التي تعامل القطاع العام كمصدر لنهب لا ينضب، وهو من جهة ثانية أداة تسلطية ذات طابع اقتصادي - اجتماعي، فهو متخم بالعمالة الفائضة والبطالة المقنعة، ويشكل بيئة متسعة مهترئة تقي آلاف المشغلين فيه من الانهيار إلى حال البطالة الكلية في حال التسريح الجماعي، وذلك بأجور ابتدائية هزيلة لا تتعدى ٢٠٠ دولار شهرياً لموظفي الدرجة الأولى من الشرائح الأكثر تعليماً وتأهيلاً، وتقترب من إعانات البطالة في دول أخرى، وقد مهّدت خطة "عبد الله الدردري" الطريق أمام رجال الأعمال الجدد، عبر انسحاب الدولة من مجالات كانت حكرًا لها في قطاع الخدمات الإنتاجية، وفتحها أمام باب الاستثمار للقطاع الخاص، مباشرة في شركات مساهمة أو في شراكة بين الدولة والشركات القابضة الكبرى المعتبرة كصناديق استثمارية، تملك أصول الشركات المساهمة المحدثة والتي أجزيت نظرياً عبر المرسوم التشريعي رقم ٧ لعام ٢٠٠٠، وكانت البداية عبر الشركة "القطرية السورية القابضة"، ثم لحقت بها «الشام» القابضة في العام ٢٠٠٦ المدعومة من قبل السلطة والتي يمسك بها رامي مخلوف ابن خال الأسد وصاحب شركة "سيرياتيل" للاتصالات الخليوية، وهو الذي جعل أقاربه وشركات القطاع الخاص ورجال الأعمال

والتجار السوريين ينضون تحت جناحها، وشكل هذا تحوُّلاً كبيراً في تكتل العائلات الحاكمة، وتوجَّها كقوة اقتصادية تتحكم في الاقتصاد السوري خارج نطاق الدولة والتسلطية الأمنية، ودخلت عائلات الأسد ومخولف وشاليش والأخرس وغيرها في بنية وتكوين الشركات القابضة المستحدثة، وهذا يمثل انتقالاً من السيطرة الأمنية على الدولة والمجتمع إلى السيطرة الاقتصادية عليهما، وقدّر مخولف حجم نشاط «الشام القابضة» بنسبة ٦٠٪ من النشاط الاقتصادي السوري لمجمل الأعوام السابقة على اندلاع الثورة السورية، ثم ظهرت شركة «السورية القابضة» التي أسسها "هيثم جود"، ويشكل أعضاء الشركتين وما يدور في فلكهما من كبار تجار وأعضاء الغرف التجارية والصناعية في المدن الكبرى ما دُرِّج على تسميته بتحالف "المائة الكبار" الذي سيطر على مجمل السوق السورية في السنوات الأخيرة.

ونتيجة الشراكة غير المعلنة بين رجال الأعمال الجدد وكبار موظفي الدولة السورية، خضعت الحكومات لهذه الشركات ومصالح نخبها، حيث أن التحالف بينهما دفع إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الخدمية ذات الربحية السريعة، وتحوُّل النشاط الاستثماري الفعلي إلى نظام الاستثمار المباشر BOT (بناء - تشغيل - نقل إدارة الأصل إلى الدولة) في قطاعات العقارات والسياحة والمجمعات الخدمية الضخمة، مما تسبب في ارتفاع قيمة الأرض والعقارات بصورة خيالية، وصلت إلى ٥٠٠٪، خصوصاً في مراكز المدن الكبرى كدمشق وحلب، في حين غاب الاستثمار كلياً في قطاعات الصحة والصناعة والطاقة. كما أُبرمت معظم مشاريع الشركات القابضة مع الدولة منذ تأسيسها وحتى العام ٢٠١٠ بطريقة الاحتكار، ضمن صيغ عقودٍ بالتراضي، ومُنحت مدداً طويلة للاستثمار. وهذه من ضمن ديناميات الفساد الكبير التي تتحكّم بالدولة السورية.

نقلت اللبلة الاقتصادية بين عامي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ ما يقرب من ٢٢٪ من السكان المصنفين "تحت خط الفقر الأعلى" نحو عتبة "تحت خط الفقر الأدنى"، أي بإضافة ما يقرب من ٤,٥ مليون إنسان إلى ٢,٣ مليون يمثلون ١٢,٣٪ من السكان الموجودين سلفاً تحت خط الفقر الأدنى، ليصبح ٣٤٪ من السوريين تحت خط الفقر حسب أرقام العام ٢٠٠٨ الواردة في "التقرير الوطني الثاني عن الفقر وعدالة التوزيع في سورية"، أدى ذلك إلى اختلال توزيع نتائج النمو الاقتصادي الذي راوح عند معدل ٥,١٪ للفترة ذاتها، وهي نسبة عالية غالباً ما يجري الاعتداد بها كدليل على الازدهار، فيما هي ناتجة عن حسابات كميّة بحتة، تستند إلى معدل وسطي بالأسعار الثابتة بين عامي ٢٠٠٠ - ٢٠١٠، وتعبر عن الحركة القوية لرأس المال التي استفادت منها شرائح رجال الأعمال وشركاتهم القابضة. كما ارتفع معدل التضخم العام ٢٠٠٨ إلى ١٥,١٥٪ نتيجة إجراءات رفع الدعم عن السلع الرئيسية والتي زادت أسعارها بنسبة ٥٦٪، عما كانت عليه عام ٢٠٠٠، وخاصة أسعار الرز والسكر اللذين كانا مشمولين بالدعم، وتم خفض الدعم عن المشتقات النفطية وتحرير أسعارها ضمن شرائح، وكانت الضرائب المباشرة على الأرباح الحقيقية حُفِضت إلى مستويات قياسية عالمياً لتصبح ١٤٪ للشركات المساهمة العامة، و٢٧٪ لشركات الأشخاص، وُرُفِعَت نسبة الضرائب غير المباشرة والرسوم، كضرائب الرواتب والأجور والرسوم الجمركية التي تتحمّل عبئها الفئات الواسعة في المجتمع، وتراجعت نسبة الضرائب المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق من ١٣٪ العام ٢٠٠١ إلى ٦,٥٪ العام ٢٠٠٨، في حين تضاعفت نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الناتج المحلي من ٤٪ إلى ٨,٨٪ للفترة نفسها، مما يُعتبر نسبة عالية جداً، وقد وصلت نسبة البطالة إلى ١٦,٥٪ العام ٢٠٠٩، أي ٣,٤ مليون عاطل عن العمل من مجمل حجم قوة العمل

السورية، بسبب إفلاس مئات المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، والخسارة الهائلة التي مُني بها قطاع الزراعة، بنسبة ٤٤٪ من حجم قوة العمل فيه، وهذا لم يتأتى من الجفاف في المنطقة الشرقية فحسب، بل من التهميش الحكومي وإحجام القطاع الخاص عن الاستثمار به.

تراجع حجم قوة العمل الزراعية في ريف دمشق بين العامين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٨ بنسبة ٦٠٪، وفي حلب بنسبة ٥٤٪، وفي السويداء بنسبة ٦٧٪. ولم يتمكن الاقتصاد الوطني من خلق سوى ٩٠ ألف فرصة عمل صافية بين عامي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨، في حين كان يلزم فعلياً تأمين ٧٢٠ ألف فرصة عمل حقيقية.

هكذا عانى المجتمع السوري من انهيارات متلاحقة شملت جميع صعد الحياة، إذ تراجعت وبشكل حاد الخدمات الصحية وميزانية التعليم، وطففت على السطح ظواهر العشوائيات التي يقطنها ما يزيد على ٤٠٪ من سكان المدن، وازداد نخر الفساد في كل المؤسسات والسلطات بما فيها التشريعية والقضائية، وغُيبت الدول عن دورها الحمائي الاجتماعي - الاقتصادي للمواطن، في حين ظلت التسلطية الأمنية سيفاً مسلطاً على حياة المجتمع المدني والأهلي، مما رفع مقدار التوتر الشعبي إلى عتبات قصوى من الغضب، لم يعد يجدي معها نفعاً سوى الثورة، فخرج الشعب "يريد إسقاط النظام"، وكان ما كان.....

الآن وبعد أن مر أكثر من تسع أعوام على عمر الثورة السورية التي انقلبت إلى حرب إقليمية دولية على سورية وتركت آثارها الكارثية على مختلف القطاعات، و لعل القطاع الاقتصادي كان المتضرر الأكبر، فمن اقتصاد مهزوز قبيل عام ٢٠١١ إلى انهيار اقتصادي، مع بطالة متفشية بنسبة ٥٢٪ و فقر بنسبة ٥٠٪ بحسب إحصائيات عام ٢٠١٥، و تردي الوضع المعيشي للمواطن السوري الذي يزداد باضطراب مع عمر الثورة، هذا التردّي بات مقياساً يستطيع الباحث من خلاله أن يدرك حجم الكارثة، ففي ظل غياب دراسات واضحة تغطي كامل المشهد الاقتصادي بات من الضرورة بمكان الغوص في تفاصيل الواقع الفوضوي، ومحاولة جمع بيانات وإحصائيات و دراسات قد تعطي رؤية مقبولة ندرك من خلالها كل جوانب المشهد وتأثيراتها المتداخلة.

نعم المواطن السوري هو الخاسر الأكبر من تدهور الاقتصاد، لا سيما عندما يرتبط الأمر بالليرة السورية و حجم إنفاق الأسرة، فمن ٥٠ ليرة سورية قبل تسع أعوام إلى عتبة ٣٥٠٠ ليرة سورية فما فوق مقابل سعر صرف الدولار، بالرغم من كل محاولات الدعم عبر تدخل البنك المركزي في السوق، و ضخ ملايين الدولارات لاحتواء أزمة ارتفاع سعر صرف العملات الصعبة أمام العملة الوطنية، وما نتج عنها من ارتفاع جنوني للأسعار، لكن الدمار الواسع الذي شهدته البنية التحتية للمصانع والمعامل ومصافي تكرير النفط الناتج عن أعمال العنف والعمليات العسكرية، وهجرة رؤوس الأموال و العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب التي يفرضها الغرب على النظام السوري، كلها عوامل زادت الطين بلة و ضيق الخناق على الاقتصاد السوري وأضررت به بشكل كبير.

رغم ذلك لم يشهد الاقتصاد السوري انهياراً مفاجئاً في المناطق التي يسيطر عليها النظام فهو يواصل دفع رواتب موظفيه، والمواطن السوري لا زال بإمكانه تأمين بعض حاجياته اليومية من خبز وغاز ومحروقات و غذاء في الوقت الذي يبدو للمشاهد من بعيد أن الاقتصاد السوري قد توقف بالكامل، لكن الحقيقة لولا دعم الدول الحليفة للنظام السوري المتواصل في كافة القطاعات الحيوية، و المساعدات الدولية والدور الذي تلعبه منظمات الإغاثة والجمعيات الأهلية الفاعلة داخل سوريا وخارجها، التي ساهمت نوعاً ما في منع حدوث كوارث إنسانية ومجاعات على نطاق واسع

هذا في المناطق التي يسيطر عليها النظام، إلا أن الوضع يزداد سوءاً لأن استمرار الاقتتال قد يفضي إلى سيناريوهات مستقبلية غير حميدة، فالاقتصاد السوري المعروف قبل الثورة قد تم تدميره بالكامل و تحول إلى اقتصاد حرب باتت أهم أولوياته تأمين المواد الأساسية كالوقود والغذاء وسط تراجع نشاط العديد من القطاعات الإنتاجية و مغادرة الكثير من اللاعبيين الاقتصاديين إلى خارج البلاد، كما تشير الدراسات إلى حقائق سيئة، ووفقاً لتحليل علماء اقتصاد في البنك البريطاني، يصنف دمار الاقتصاد السوري حتى الآن بين واحد من الانهيارات الاقتصادية الأكثر حدة على الإطلاق، متجاوزاً الانهيارات الاقتصادية الكارثية في ألمانيا و اليابان بعد هزيمتهما في الحرب العالمية الثانية. أما في المناطق التي هي خارج نطاق سيطرة النظام فهي تعيش واقعاً كارثياً بسبب الحصار المفروض من النظام والمليشيات الطائفية مما يجعل القراءة الاقتصادية لا تخضع لمقياس علمي أو حتى إنساني.

إن حقيقة ما وصل إليه الاقتصاد السوري من تردي تتضح جلية بالأرقام حيث أشارت دراسة حديثة لمعهد (كارني) للسلام الدولي أن استمرار الأزمة وزيادة الطلب على العملات الأجنبية وظهور آثار الحصار المفروض على سوريا، خفض قيمة الاحتياطي النقدي، و دفع بالاقتصاد السوري إلى التآكل بمعدل نصف بليون دولار كل شهر، ويفترض بهذا التآكل أن يؤدي لانهايار الليرة خلال عام، كما يشير البنك الدولي أن إجمالي الناتج الداخلي في سوريا يشهد تراجعاً متواصلاً في ظل استمرار العجز في الموازنة بشكل كبير، و تقدر الأمم المتحدة أنه لا بد من استثمار ١٥٨ مليار يورو لإعادة الناتج الإجمالي الداخلي إلى مستواه قبل النزاع، و قد سبق وأعلن رئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم أن تكلفة إعادة الإعمار للمناطق التي دمرتها الحرب في سوريا قد تصل إلى ١٨٠ مليار دولار، ناهيك عن قانون سيزر الذي يرى اقتصاديون أنه سيؤدي إلى دمار النظام ليس اقتصادياً فحسب وإنما سياسياً واجتماعياً ايضاً.

بالحقيقة لا يمكن التنبؤ بما سيحدث مستقبلاً، لكن يبقى المواطن السوري ذوي الدخل المحدود أكبر المتضررين، حيث تضيق الأولويات لتتأخر أساسيات العيش البسيطة، ولتبقى محاولة الخروج بأقل الخسائر شغلهم الشاغل، و مما لا شك فيه أن الانتعاش الاقتصادي في سوريا لن يتحقق إلا عندما تضع الحرب أوزارها وتعود البلاد إلى استقرارها لأن الاستقرار يفتح الباب أمام الاستثمارات والمشاريع والشركات كما يهيئ الأسباب لعودة الشتات السوري من الخارج إلى بلادهم وهذا الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي مرهون بالاستقرار السياسي الذي يقتضي ضرورة الانتقال من نظام سياسي فتوي أممي مستبد إلى نظام وطني يسوده العدالة والمساواة.

لكن العالم يتجه إلى تكريس مفهوم إعادة الإعمار دون الانتقال سياسي أو المحاسبة وهذا الأمر يزيد من معاناة الشعب السوري ويجعل من رأس المال الوطني يهرب من هذه الصفقة ويترك الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام القوى العالمية التي تهيمن على الاقتصاد العالمي للمشاركة بهذه العملية التي يمكن أن تجمل الحجر وتخرّب البشر. في الخلاصة:

١- الثورة السورية بحاجة إلى قيادة سياسية مقنعة تستطيع تمويل ذاتها من خلال فرض رسم نسبي تنفذه القاعدة الشعبية عن قناعة ليحقق استقلال المؤسسات الثورية عن المال السياسي الأجنبي.

٢- الثورة السورية بحاجة إلى خبراء في الاقتصاد السياسي يعملون على إنارة الطريق للجهات السياسية القيادية في الثورة ويؤسسون إلى بناء حوار اقتصادي جذاب مع دول العالم يقوم على المصالح المتبادلة دون التفريط بمصالح سورية.

للأسف الثورة السورية - حتى حينه - فاقدة لقيادة تستطيع استيعاب معنى الاقتصاد السياسي ودوره الفعال في العلاقات الدولية، وهذا يشكل أحد مكامن مقتلها.
